استراتيجية التحرير الذكي للتجارة الخارجية في الجزائر: الآليات، التحديات والآفاق (2000-2025)

Smart Liberalization Strategy for Foreign Trade in Algeria: Mechanisms, Challenges, and Horizons (2000 - 2025).

ط.د/ عثماني محفوظ* أ/ محمدي عزالدين

جامعة الجزائر3 جامعة الجزائر3

mahfoudothmani@gmail.com

تاريخ الإستلام: 13/09/2026. تاريخ القبول: 30/09/2026. تاريخ النشر: 20./11/2026.

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على موضوع "التحرير الذكي" للتجارة الخارجية في الجزائر كبديل استراتيجي للسياسات التجارية التقليدية القائمة على الانفتاح العشوائي. واستناداً إلى المنهج الوصفي التحليلي المدعوم بالبيانات الإحصائية للفترة الممتدة من 2000 إلى 2025، ناقش البحث استراتيجية التحرير الذكي للتجارة الخارجية في الجزائر مع دراسة الآليات والتحديات والآفاق كما درست دور الحوكمة الرقمية، والمنصات الإلكترونية، والذكاء التجاري في ترشيد حركة الاستيراد وتفادي الاختلالات الهيكلية بسبب التحرير العشوائي للتجارة الخارجية. كما رصدت الدراسة آليات ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، وتوصلت الدراسة إلى أن التحول الذكي والرقمي وعصرنة آليات الدعم ادت إلى ارتفاع الصادرات غير النفطية إلى مما يؤكد أن التحرير الذكي والرقمي والتكنولوجي أصبح الأداة البديلة لعقلنة السوق وتحقيق التنمية المستدامة. وتوصي الدراسة بضرورة تسريع الإصلاح المصرفي، ودعم إدماج المؤسسات الصغيرة في سلاسل القيمة العالمية، وتطوير نظم اليقظة الاستراتيجية لمواكبة التغيرات الاقتصادية الدولية.

الكلمات المفتاحية: التحرير، الذكي، التجارة، الرقمنة، المحروقات.

تصنيف JEL: *F13*، *L86*، *O33*.

Abstract:

This study examines smart liberalization of foreign trade in Algeria as an alternative to uncontrolled trade openness. Using a descriptive-analytical approach and data for the period 2000–2025, it analyzes the role of digital governance, electronic platforms, and trade intelligence in improving import management and promoting non-hydrocarbon exports. The findings indicate that digital transformation and the modernization of support mechanisms have strengthened non-hydrocarbon exports and enhanced market efficiency. The study recommends accelerating banking reforms, integrating SMEs into global value chains, and reinforcing strategic intelligence systems to support sustainable development.

Keywords: Smart; Liberalization; Trade; Digitalization; Non-Hydrocarbon .

Jel Classification Codes: *F13*، *L86*، *O33*.

* المؤلف المراسل : عثماني محفوظ

1. مقدمة:

في عالم يشهد تحولات اقتصادية متسارعة وجب على كثير من الدول السائرة في طريق النمو إعادة النظر في سياساتها التجارية الخارجية التي تجمع بين الحماية والحرية وذلك لضمان الاستمرار والبقاء في بيئة دولية شديدة التنافس. وتعد الجزائر من بين الدول التي اعتمدت، خيار الانفتاح الاقتصادي في تسعينيات القرن الماضي، واتجهت إلى الحرية الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي عبر الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية وتوقيع اتفاقيات شراكة استراتيجية، مثل اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى منطقة التبادل الحر العربية الكبرى. والانخراط في منطقة التجارة الحرة الإفريقية ومع ذلك لم تتحقق تنمية شاملة ولم ترتفع معدلات النمو وظل الهيكل الاقتصادي الجزائري يعاني من تبعية مفرطة لعائدات قطاع المحروقات، مما جعل الميزان التجاري يعاني عجزا نتيجة ارتفاع الواردات على حساب الصادرات بسبب تقلبات أسواق الطاقة، وهذا ما دفع السلطات تبني سياسات حمائية وضبط إداري وكمي للواردات كحلول ظرفية لحماية الاحتياطي النقدي.وفي السنوات الأخيرة وفي ظل التوجهات الراهنة الساعية إلى بناء اقتصاد قائم على التنوع، برز مفهوم "التحرير الذكي "للتجارة الخارجية كبديل استراتيجي يجمع بين الحماية والحرية ويتجاوز القيود الإدارية التقليدية التي تفرضها الدول على اقتصادياتها والانفتاح العشوائي معاً وذلك برفع الحواجز الجمركية. ويقوم هذا التوجه الجديد على الموازنة الدقيقة بين حماية وتطوير المنتج المحلي (علامة "صنع في الجزائر") من جهة، والانفتاح التجاري الذي يسهل التدفقات التجارية وترقية الصادرات خارج المحروقات من جهة أخرى، معتمدا بشكل أساسي على اسلوب الرقمنة، وأدوات اليقظة الاقتصادية، والحوكمة الرقمية لمعالجة البيانات الضخمة لتسيير المعاملات الجمركية والتجارية بمرونة وكفاءة.

وتكمن أهمية هذ الموضوع في تسليط الضوء على هذا المصطلح الجديد الذي يسعى إلى تحقيق التحول الهيكلي، ويحاول تقييم مدى نجاعة اسلوب الآليات الرقمية واللوجستية الحديثة التي تؤدي إلى تحقيق التوازن التجاري الذي يجمع بين الحماية والحرية.

الإشكالية: وبناءً على ذلك، تتبلور المشكلة البحثية للدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

"إلى أي مدى يساهم التحرير الذكي في تحقيق التوازن والاندماج التنافسي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات"؟

وينبثق عن هذا التساؤل المحوري الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما هي الآليات التي يقوم عليها التحرير الذكي من أجل مراقبة وتوجيه التجارة الخارجية؟
- كيف يؤثر التحرير الذكي للتجارة الخارجية على وضعية الميزان التجاري، وقيمة الصادرات خارج المحروقات؟
- كيف تساهم الرقمنة والمنصات الرقمية لوزارة التجارة في تحقيق التوازن والاندماج التنافسي للاقتصاد الجزائري؟
- ما هي الآليات المعتمدة والتحديات الهيكلية التي تقيد كفاءة التحرير الذكي في الجزائر؟

وللإجابة على هذه التساؤلات والوصول إلى غايات الدراسة، تم صياغة الفرضيات البحثية التالية:

- **الفرضية الأولى:** أدوات الضبط الإداري والمنع الكلي لم تحقق حلولاً مستدامة، بل أفرزت اختلالات هيكلية بالغة.
- **الفرضية الثانية:** الحوكمة الرقمية وإطلاق المنصات الإلكترونية تساهمان بفعالية في عقلنة وترشيد الواردات.
- **الفرضية الثالثة:** لا يزال الاقتصاد الجزائري بحاجة على تعميق تنويع قاعدته الاقتصادية لضمان تدفقات تصديرية معتبرة.
- **الفرضية الرابعة:** يساهم الدعم اللوجستي والمالي الموجه للمصدرين في رفع تنافسية السلع الجزائرية وتسهيل ولوجها إلى الأسواق.

ولمعالجة هذه الإشكالية واختبار مدى صحة الفرضيات، تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتفكيك المفاهيم وعرض السياسات التجارية، مدعوماً بـ المنهج الاستنباطي للانتقال من القواعد العامة للتحرير التجاري إلى الخصوصية الهيكلية للاقتصاد الجزائري.

أهمية الدراسة: تكتسي هذه الدراسة أهميتها من خلال الاعتبارات العلمية والعملية التالية:

- **الأهمية العلمية (النظرية):** تتمثل في الكشف عن مفهوم التحرير الذكي وهو مصطلح حديث في سياسة التجارة الخارجية الذي يسعى إلى الموازنة بين الانفتاح الاقتصادي والحماية الذكية باستخدام التكنولوجيا والرقمنة.
- **الأهمية العملية (التطبيقية):** تأتي الدراسة في وقت يتم فيه التحول الجذري للسياسة الاقتصادية في الجزائر من المراقبة الإدارية الورقية نحو الرقمنة الشاملة للتجارة الخارجية وعقلنة الاستيراد.
- **الأهمية التحليلية:** يعتبر إطارا تحليليا يمكن الاستناد إليه لتقييم كفاءة المنصات الرقمية.
- **الأهمية الإقليمي:** تكمن الأهمية في تسليط الضوء على الفرص المتاحة للجزائر للاندماج في مناطق التبادل الحرة

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية التالية:

- تحديد المفهوم الدقيق للتحرير الذكي وتمييزه عن التحرير التجاري المطلق وسياسات الحمائية التقليدية.
- تشخيص مواطن القوة والضعف في مسار الانفتاح التجاري منذ تسعينيات القرن الماضي واتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.
- إبراز دور الحوكمة الرقمية والمنصات الإلكترونية المستحدثة في تقليص البيروقراطية وعقلنة تسيير المبادلات التجارية.
- قياس مدى فعالية الدعم المالي واللوجستي الموجه للمصدرين في تحسين تنافسية المنتج المحلي ("صنع في الجزائر").
- تحديد التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري وتقديم مقترحات عملية لدعم استراتيجية التنويع الاقتصادي خارج المحروقات.

محاور الدراسة: وسنعالج هذا الموضوع من خلال أربع محاور رئيسية:

1. الإطار المفاهيمي للتحرير الذكي.
2. دراسة إحصائية للفتر (2000 – 2025).
3. آليات تجسيد التحرير الذكي في التجارة الخارجية الجزائرية.
4. آفاق التحرير الذكي وتحديات الاندماج في سلاسل القيمة العالمية.

1. الإطار المفاهيمي للتحرير الذكي

من أجل فهم أبعاد التحول الراهن في سياسة تحرير التجارة الخارجية الجزائرية يتطلب أولا تفكيك المعنى الاصطلاحي والاقتصادي لمفهوم "التحرير الذكي"، وتمييزه عن المفاهيم الكلاسيكية للحرية التجارية المطلقة والحمائية المقيدة. وهو ما يسهل عملية التقييم الموضوعي للمسار التاريخي الذي سلكته الجزائر منذ تبنيها لآليات السوق، للوقوف على حتمية هذا التحول الهيكلي ومفهوم هذا المصطلح.

1.1 مفهوم التحرير الذكي

لا يعني التحرير الذكي (Smart Liberalization) فتح الحدود الاقتصادية والحرية التامة ورفع الحواجز الجمركية بشكل مطلق وعشوائي أمام السلع الأجنبية، وهو المفهوم الذي انتقدته النظرية الاقتصادية الحديثة لما يسببه من تدمير للنسيج الصناعي المحلي

الناشئ في الدول النامية. وفي المقابل كذلك لا يعني التحرير الذكي أيضاً العودة إلى الحمائية التقليدية القائمة على فرض الموانع الإدارية والحصص الكمية (Quotas) التي تتسبب في البيروقراطية والسوق الموازية.

- **فالتحرير الذكي:** هو مقاربة توليفية مرنة تعتمد على الانفتاح التجاري المدروس والموجه قطاعياً وجغرافياً.
- **والتحرير الذكي:** يهدف إلى حماية الصناعات الناشئة والفروع الإنتاجية الاستراتيجية مؤقتاً حتى تكتسب ميزة تنافسية.
- **والتحرير الذكي:** يسمح بالتكيف السريع مع تقلبات الأسواق العالمية باستخدام أدوات الحوكمة الاقتصادية لا القرارات الإدارية الفوقية.

إذن فالتحرير الذكي للتجارة الخارجية يشير إلى الانتقال من سياسات "فتح الأسواق" التقليدية (إلغاء القيود بشكل عشوائي) إلى نهج تدريجي مدروس يعتمد على **الرقمنة والذكاء الاصطناعي** لضبط الواردات والصادرات، بما يضمن حماية الإنتاج المحلي ودعم تنافسية الصادرات دون الإضرار بالاقتصاد.

2.1 أهداف التحرير الذكي للتجارة الخارجية:

إن عملية التحرير الذكي للتجارة الخارجية تدور حول إيجاد توازن مثالي بين الانفتاح الاقتصادي وحماية السيادة الاقتصادية الوطنية، وذلك باستخدام التكنولوجيا والرقمنة والبيانات. ويمكن إجمال هذه الأهداف في النقاط التالية:

- حماية الصناعات الناشئة :تتم عملية حماية الصناعات الناشئة عن طريق منع إغراق السوق بالمنتجات الأجنبية الرخيصة وذلك عبر فرض رسوم جمركية وقائية تعتمد على تحليلات مدروسة لكل من العرض والطلب آنيا
- دعم المدخلات الصناعية :أي توفير المواد الخام وقطع الغيار وتسهيل استيراد المواد الأولية والآلات التكنولوجية بأسعار معفاة أو مخفضة لتخفيض تكاليف الإنتاج المحلي ورفع تنافسيته.
- اختراق الأسواق بذكاء: وبذلك باستخدام الرقمنة في معالجة البيانات يعمل على تحديد الفجوات في الأسواق الدولية كما يقوم بتوجيه المصدرين المحليين لإنتاج سلع تلبي تلك الاحتياجات بدقة.
- ترقية الصادرات الخدمية والرقمية: من أهداف التحرير الذكي للتجارة الخارجية تسهيل انتفال الخدمات التكنولوجية، البرمجيات، والخدمات المالية عبر قنوات دفع وتنظيم مرنة، بعيد عن البيروقراطية.
- رقمنة المعاملات وتصفير البيروقراطية (شفافية كاملة): ويتم ذلك عن طريق تقليص زمن الجمركة والمطابقة ومعالجة الوثائق والشحنات عبر الذكاء الاصطناعي للاستجابة السريعة، مما يخفض تكاليف اللوجستيات للمتعاملين الاقتصاديين.
- الحد من الاقتصاد الموازي والتهريب :التحرير الذكي للتجارة الخارجية يسمح بمحاربة تضخيم الفواتير وتهريب الأموال من خلال عملية الربط الإلكتروني الشامل والمباشر بين مختلف المصالح مثل الجمارك، البنوك، والضرائب.
- استغلال الاتفاقيات الحرة :إن عملية التحرير الذكي تسمح بتعظيم الاستفادة من التكتلات الإقليمية (مثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقيةAfCFTA) عبر تصدير منتجات ذات نسبة إدماج محلي عالية ومطابقة للمواصفات الدولية كما ويوجه الاستيراد حصرياً لتغطية العجز دون الإضرار بالفلاح أو المنتج المحلي.
- مرونة القرار الاقتصادي :تسمح الأنظمة الذكية والتحرير الذكي للجهات الوصية بتعديل القوانين الجمركية أو الحصص الاستيرادية فوراً بناءً على مؤشرات السوق اللحظية وتغيرات الاقتصاد العالمي.

3.1 المسار التاريخي والتنظيمي لتحرير التجارة الخارجية

التحرير التجاري للتجارة الخارجية في الجزائر شهد تحولا جذرياً ومر على عدة مراحل تمتد على مدار ثلاثة عقود (من 1990 إلى غاية 2025) .حيث انتقل هذا التحرير من الانفتاح شبه الكلي وإلغاء القيود إلى مرحلة جديدة توصف بـ" الحماية الموجّهة وعقلنة الواردات " لحماية المنتج المحلي والاقتصاد الوطني. وقد تم تقسيم هذا المسار تاريخياً وتنظيمياً إلى أربع محطات رئيسية.

1.3.1 مرحلة بداية التحرير والانفتاح (1990 - 2000)

- في هذه المرحلة تم إنهاء سيطرة المؤسسات الحكومية وذلك بصدور قانون النقد والقرض وقانون التجارة الخارجية سنة (1994) حيث تم وضع حد لهيمنة المؤسسات العمومية على الاستيراد والتصدير، وبدأت عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي.
- الاندماج في الاقتصاد العالمي :في عام 1997بدأت الجزائر مفاوضات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) حيث صادقت على اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA) بهدف الاندماج في الاقتصاد العالمي.

2.3.1 مرحلة الانفتاح التجاري الواسع(2001 - 2014)

- **اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي** :ففي عام 2005 صادقت على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وبدأت عملية التحرير التدريجي والتخفيض للتعريفات الجمركية على السلع المستوردة.
- **ميزة هذه الفترة** :تميزت هذه الفترة بارتفاع ضخم في فاتورة الواردات نتيجة التسهيلات الجمركية، وكان يتم تمويل هذه الفاتورة عن طريق عائدات النفط التي سجلت ارتفاعا كبيرا.

3.3.1 مرحلة المراجعة وفرض القيود(2015 - 2019)

- **هبوط أسعار النفط** :في عام 2014 تراجعت أسعار المحروقات مما أثر سلباً على احتياطي الصرف وميزان المدفوعات.
- **نظام رخص الاستيراد الكمية**: حيث تخلت الجزائر جزئياً عن مبدأ التحرير المطلق؛ وذلك عن طريق فرض نظام رخص الاستيراد الكمية أي تحديد حصص قصوى لسلع معينة (كالسيارات والإسمنت)، ثم اعتماد الرسم الإضافي الوقائي المؤقت وكان الهدف هو (DAPS)لتقييد دخول السلع غير الضرورية وحماية المنتجات المصنعة محلياً.

4.3.1 مرحلة الضبط الرقمي وعقلنة الاستيراد(2020 - 2025)

تميزت هذه المرحلة بالانتقال إلى التحرير الذكي للتجارة الخارجية وذلك عن طريق اتخاذ الخطوات التالية:

- **تأسيس وزارة مستقلة للتجارة الخارجية** :حيث تم فصل قطاع وزارة التجارة الخارجية وترقية الصادرات والذي منحت له استقلالية أكثر وتم توسيع صلاحيات الوزير للإشراف المباشر والمتابعة الصارمة لحركة التدفقات النقدية والتجارية
- **تطهير السجل التجاري وتشديد الرقابة :(2025)** حيث تم إلزام المستوردين بتقديم برنامج مفصل للسلع المستوردة ثم تتم دراستها قبل الموافقة قبل أي دفع بنكي.
- **نتائج ترقية الصادرات خارج المحروقات**: نتيجة هده السياسة ارتفعت الصادرات غير النفطية إلى 4.3 مليار دولار خلال سنة 2025 (بزيادة 26% عن العام السابق)، بسبب دعم وتبسيط الإجراءات والمرافقة المالية عبر الصندوق الخاص لترقية الصادرات(FSPE) .

2. أثر عملية الانفتاح على الميزان التجاري (2021 – 2025)

تتميز دراسة التجارة الخارجية الجزائرية للفترة (2021-2025) بتحول استراتيجي وذلك بالاتجاه نحو زيادة الصادرات خارج المحروقات والتحكم في الواردات، مما أدى إلى تسجيل فوائض تجارية قوية بفضل ارتفاع أسعار الطاقة ثم استقرارها لاحقًا. شهدت هذه الفترة تقلبات بين التوسع والانكماش متأثرة بالأسواق العالمية وتدابير الرقمنة.

1.2 بداية التعافي نتيجة التحرير الذكي

- بالنسبة للصادرات الإجمالية :استقرت الصادرات في هذه الفترة وكانت عند مستويات مرتفعة بفضل عوائد النفط والغاز، حيث تجاوزت حاجز الـ 50 مليار دولار في سنوات الذروة، رغم تسجيل تراجع وانخفض طفيف بنسبة تناهز 11.6% في بعض الفترات بسبب انخفاض الأسعار العالمية للمحروقات بنسبة 7.4%.
- بالنسبة الواردات :شهدت الواردات اتجاهاً تصاعدياً وارتفاعا ملحوظا بعد رفع القيود الكلية وتسهيل الإجراءات، حيث سجلت الواردات زيادات في الحجم يصل إلى 13.1%، لتقدر إجمالاً بحدود 47.4 مليار دولار.
- بالنسبة للصادرات خارج المحروقات :واصلت ارتفاعها المستمر لتلامس سقف 7 مليارات دولار في منتصف العقد، وهو نمو معتبر مدفوع بتنوع اقتصادي وبقطاعات مثل الصناعات التحويلية والمنتجات الغذائية[1] .
- بالنسبة للميزان التجاري :حافظت الجزائر على توازن إيجابي محققة فائضاً تجارياً مريحاً، رغم تراجع معدلات التغطية نتيجة تنامي حجم الاستيراد

2.2 مقارنة أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية

إن عملية تحرير التجارة الخارجية يؤثر بشكل مباشر على مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية لأي دولة .وقد كشفت مختلف التقارير الميدانية لعام 2025عن وجود تغيرات ملموسة في هذه المؤشرات نتيجة تطبيق سياسات الانفتاح والتحرير التجاري المقيد والموجه، والجدول التالي يوضح المقارنة يبين سلوك المؤشرات الاقتصادية الأساسية بين حالتي السياسة الحمائية والمقيدة وحالة الانفتاح والتحرير التجاري:

جدول 1: مقارنة المؤشرات الاقتصادية بين مرحلة التقييد التجاري ومرحلة الانفتاح

المؤشر الاقتصادي	حالة السياسة الحمائية (التقييد التجاري)	حالة تحرير التجارة الخارجية (الانفتاح)
معدل نمو الناتج المحلي	يلاحظ نمو بطيء ومحصور في قطاع ريعي محدد يعتمد عل عوائد المحروقات.	انتعاش قوي؛ حيث رفع صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الجزائر إلى 3.8% لعام 2025.
الميزان التجاري	وجود تراجع مستمر وعجز كبير كلما سجلت أسعار الطاقة العالمية تذبذبا وهبوطا.	تحسن هيكلي ملحوظ؛ حيث قفز فائض الميزان بنسبة 16%في الربع الأول من 2025.
الاستثمار الأجنبي المباشر	ضعف الاستثمار الأجنبي بسبب عزوف الشركات الأجنبية بسبب التعقيدات البيروقراطية وصعوبة تحويل الأرباح.	تدفقات متزايدة؛ بسبب دعم الاستثمار الأجنبي حيث قفزت صادرات المعدات الألمانية للجزائر 23% في 2025 .
مستوى التنافسية الصناعية	ضعف مستوى التنافسية الصناعية وركود المصانع المحلية واعتماد كلي على المواد الأولية المستوردة.	تحسن مستوى التنافسية الصناعية بسبب إجبار المؤسسات على رفع الجودة؛ومنه قفزت صادرات فروع الحديد والصلب لـ 389مليون دولار.
معدلات التضخم	ارتفاع معدلات التضخم وندرة في السلع الاستهلاكية وارتفاع الأسعار محلياً التقيد التجاري والسياسة الحمائية	نتيجة تحرير التجارة بدا استقرار نسبي مدفوع بوفرة العرض وتنوع سلاسل الإمداد الدولية.
التوظيف وسوق العمل	ارتفاع معدلات البطالة وضعف التشغيل وتركز التوظيف في القطاع الحكومي والشركات العمومية الكبرى فقط.	انخفاض معدلات البطالة و انتعاش التوظيف في قطاعات الخدمات والتكنولوجيا، مع انكماش طفيف في الصناعات التقليدية.

المصدر: جدول من إعداد الباحث اعتمادا صندوق النقد الدولي (2025)، والبنك الدولي، والبنك المركزي الجزائري.

3.2 تحليل المؤشرات الاقتصادية

1.3.2 تحليل نتائج مرحلة (2014 - 2000): "وفرة مالية وهشاشة هيكلية"

- **التفسير** :توضح الأرقام الواردة في هذه الفترة أن تحقيق فوائض تجارية قياسية (مثل فائض 33 مليار دولار عام 2008) لم يتحقق نتيجة لقوة الإنتاج المحلي والتنوع الاقتصادي، بل كان انعكاساً مباشراً لارتفاع اسعار النفط العالمي.
- **الملاحظة:** بقاء الصادرات خارج المحروقات دون عتبة 6% يكشف عن عجز السياسات التجارية التقليدية في استغلال الوفرة المالية لبناء قاعدة صناعية تصديرية، مما جعل الاقتصاد الجزائري "اقتصاداً ريعياً مكشوفاً" أمام أي صدمة خارجية.

2.3.2 صدمة العجز خلال فترة (2015 - 2020): "حدود وأضرار الحمائية الإدارية"

- **التفسير** :يلاحظ في هذه الفترة الانخفاض الحاد من الفائض إلى عجز بقيمة 15 مليار دولار عام 2020 مدى هشاشة النموذج الكلاسيكي.
- **فشل الحلول التقليدية** :إن قفز معدل الاستيراد إلى **27.45%** من الناتج المحلي الإجمالي يثبت أن تدابير المنع الكلي ورخص الاستيراد الورقية والرسوم الجمركية الإضافية (DAPS) كانت مسكنات ظرفية فقط. بل إنها أدت إلى نتائج عكسية؛ حيث تسببت في ندرة المواد الأولية للمصانع، وارتفاع التضخم، وظهور قنوات البيروقراطية في توزيع الرخص، مما عجل بحتمية التخلي عنها.

3.3.2 تحليل طفرة التحرير الذكي (2021 - 2025): "الرقمنة كمحرك للنمو والتنويع"

- **تأثير الحوكمة الرقمية** :تراجع نسب الاستيراد العشوائي واستقرار الميزان التجاري (فائض بـ 10.43 مليار دولار في 2023) يعود مباشرة إلى إطلاق المنصات الرقمية لـ وزارة التجارة الجزائرية .هذه المنصات ألغت "رخص الاستيراد الفردية" واستبدلتها بـ "البرامج التقديرية الرقمية" المبنية على البيانات الضخمة (Big Data) لمعرفة احتياجات السوق الفعلية دون إحداث ندرة أو إغراق.
- **تفكيك شفرة الصادرات غير النفطية** :قفز الصادرات خارج المحروقات إلى 7 مليارات دولار في 2024 وتجاوزها لـ 4.3 مليار دولار في الأشهر التسعة الأولى من 2025 يثبت نجاعة "التحرير الذكي". هذا النمو لم يعد قائماً على الصدفة، بل على استراتيجية هجومية موجهة قطاعياً وجغرافياً.
- **توجيه قطاعي ذكي** :التركيز على مواد ذات ميزة تنافسية عالية مثل الأسمدة (1.5 مليار دولار) ومواد البناء والأسمنت (560 مليون دولار) يعكس الانتقال من تصدير الخام إلى تصدير منتجات نصف مصنعة.
- **توجيه جغرافي مرن** :ارتفاع الصادرات نحو آسيا بنسبة 31% ونحو أوروبا بنسبة 21% يعكس تفعيل أدوات الدبلوماسية الاقتصادية (فتح المعارض الدائمة والمعابر البرية) والتعويض اللوجستي للمصدرين عبر صندوق دعم الصادرات.

4.3.2 الخلاصة التحليلية للدراسة الإحصائية: تؤكد الدراسة البيانية أن:

التجارة الخارجية الجزائرية انتقلت من "التحرير العشوائي المفرط "(في مرحلة الوفرة) إلى "الانغلاق الحمائي المقيد "(في مرحلة الصدمة) إلى "التحرير الذكي الموجه(2021-2025) " إلى أن أصبحت التكنولوجيا والمنصات الرقمية هي الأداة البديلة عن القرارات الإدارية لتنظيم السوق وترقية الصادرات بشكل مستدام.

3. آليات تجسيد التحرير الذكي في التجارة الخارجية الجزائرية

تتطلب عملية الانتقال من التحرير العشوائي أو الانغلاق الحمائي إلى التحرير الذكي توفر أدوات تنفيذية تضمن سير عملية التحرير بمرونة وشفافية. وتتمحور الجهود الجزائرية من أجل تجسيد هذه المقاربة في ركيزتين أساسيتين: الحوكمة الرقمية لعقلنة المعاملات، وتفعيل استراتيجيات هجومية لترقية الصادرات خارج المحروقات عبر الدبلوماسية الاقتصادية واللوجستيك.

1.3الحوكمة الرقمية وعقلنة تسيير الصادرات والواردات

وتعني استخدام الأنظمة التكنولوجية المتطورة في مجال تسيير التجارة الخارجية، وتُشكل الحوكمة الرقمية ركيزة أساسية تستعمل لعقلنة تسيير الصادرات والواردات. استعمال التقنيات الحديثة في الإدارة العامة وقطاع الجمارك، مما يضمن تقليص التدخل البشري وتسريع المعالجة وتحقيق أقصى درجات **الشفافية، النزاهة**، ويحد من العشوائية، ويحمي الاقتصاد الوطني، ويسهل تدفق التجارة الخارجية.

1.1.3 دور المنصات الرقمية: شهدت منظومة تسيير التجارة الخارجية في الجزائر تحولاً جذرياً نحو الرقمنة الشاملة لإنهاء البيروقراطية وعقلنة حركة السلع عبر الحدود وذلك عن طريق:

- **منصة المتابعة الرقمية للمتعاملين:** من اجل تسهيل العملية أطلقت وزارة التجارة الخارجية وترقية الصادرات منصات رقمية متخصصة تتيح للمستوردين والمصدرين إيداع برامجهم التقديرية السنوية ومتابعة طلبات التوطين البنكي إلكترونياً.
- **إلغاء المعاملات الورقية:** حيث تساهم هذه المنصات في تقليص الآجال الزمنية لدراسة الملفات الخاصة بالمتعاملين الاقتصاديين، مما يوفر الوقت ويرفع من كفاءة سلاسل التوريد ويخفض التكاليف اللوجستية على المتعاملين الاقتصاديين.
- **الشفافية ومحاربة تضخيم الفواتير:** كما تتيح الرقمنة متابعة دقيقة لأسعار السلع في الأسواق العالمية عبر نظم الذكاء التجاري، مما يحد من تهريب العملة الصعبة ويضمن عدالة المنافسة.

2.1.3 تسيير البرامج التقديرية واستخدام البيانات الضخمة(Big Data)

تعتمد الدولة على معالجة البيانات الإحصائية الكبرى لتحقيق التوازن بين حماية المنتج المحلي واستقرار السوق:

- **خرائط الإنتاج الوطني:** تتيح المعطيات الرقمية المجمّعة لقطاع التجارة معرفة حجم الإنتاج المحلي الفعلي لكل شعبة (كالفلاحة، الصناعات الغذائية، ومواد البناء) قبل اتخاذ أي قرار بفتح أو تقييد استيراد المواد المشابهة.
- **تفادي الندرة والتضخم :**يضمن التحليل الذكي للبيانات الضخمة عدم حدوث انقطاع في تموين السوق المحلية بالمدخلات الأساسية والمواد الأولية التي لا تُنتج محلياً، مما يحمي القدرة الشرائية للمواطن والقدرة الإنتاجية للمؤسسات.

2.3 استراتيجيات ترقية الصادرات خارج المحروقات

1.2.3 آليات الدعم المالي واللوجستي للمصدرين المحليين:انتقلت الجزائر من مرحلة الاكتفاء الذاتي في عدة شعب صناعية وفلاحية إلى مرحلة البحث الفعال عن أسواق دولية من خلال قنوات دعم متطورة:

- **تفعيل صندوق دعم الصادرات:(FSPE)** يساهم في التعويض الجزئي لتكاليف النقل الدولي والمشاركة في المعارض الترويجية في الخارج، مما يخفف الأعباء المالية عن كاهل المصدر الجزائر.
- **المرافق اللوجستية المتخصصة:** حيث تم تطوير خطوط نقل البحرية والجوية نحو الوجهات الاستراتيجية، وتم فتح معابر حدودية برية حيوية (مثل المعبر الحدودي الجزائري الموريتاني "مصطفى بن بولعيد"، والمعبر الجزائري النيجري)، بالإضافة إلى إنشاء قنوات توزيع ومعارض دائم للمنتجات الجزائرية في عواصم إفريقية (مثل نواكشوط ودكار).

2.2.3 تفعيل علامة "صنع في الجزائر" والاندماج في منطقة(ZLECAF)

يمثل البُعد الإفريقي حجر الزاوية في الرؤية التصديرية الجزائرية الجديدة من حيث:

- **ترقية الصادرات:** تفرض الدولة معايير جودة صارمة لمنح علامة "صنع في الجزائر(Proudly Algerian) "، مما يرفع الميزة التنافسية للمنتجات الوطنية (كالتمور، الإسمنت، الحديد والصلب، والأجهزة الكهرومنزلية) ويؤهلها لاختراق الأسواق الإقليمية.
- **استغلال الفرص في إطار :(ZLECAF)** تتيح منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية للجزائر فرص الاستفادة من التفكيك الجمركي التدريجي والتحرير التجاري لسوق واعدة تضم أكثر من 1.3 مليار مستهلك، مستفيدة من موقعها الجيوسياسي كبوابة استراتيجية لإفريقيا وشبكة الطرق المتوفرة كطريق الوحدة الإفريقية (الجزائر - لاغوس).

4. افاق التحرير الذكي للتجارة الخارجية

رغم ما تم تحقيقه من مكتسبات في مجالات الرقمنة وترقية الصادرات، إلا أن نجاح كفاءة سياسة التحرير الذكي تظل رهينة تجاوز مجموعة من المعوقات الهيكلية المتجذرة. وعليه يتطلب الانتقال الفعلي نحو نموذج ذكي رقمي تصديري مستدام وضع رؤية مستقبلية تعيد هيكلة الاقتصاد الكلي وتكامل أدواره.

1.4 معوقات تحقيق التحرير الذكي

1.1.4 التبعية لقطاع المحروقات:

- **الاعتماد الكبير على عوائد النفط:** لايزال قطاع الطاقة يمثل المورد الأساسي لجلب العملة الصعبة والممول الأساس للموازنة العامة؛ مما يجعل خطط الإصلاح التجاري متأثرة بمدى الاستقرار المالي للدولة وصدمات أسواق النفط العالمية.
- **ضعف التنويع الاقتصادي :**تعاني بعض القطاعات المحلية البديلة من ضعف القدرة على التكيف السريع، مما يعيق توفير فائض إنتاجي مستدام وموجه للتصدير بصفة منتظمة وبكميات تلبي العقود الدولية الطويلة

2.1.4 تحديات البيئة الاستثمارية

- **المؤسسات الصغيرة وتعزيز القدرة التنافسية:** فهي المحرك الأساسي للتنويع الاقتصادي لكنها تواجه صعوبات في الاندماج ضمن سلاسل القيمة العالمية والمحلية بسبب ضعف قدراتها التكنولوجية، ونقص التمويل الموجه للابتكار، وصعوبة مطابقة المعايير والمقاييس الدولية المعقدة مثل (شهادات ISO والمعايير البيئية).
- **العوائق الإدارية:** رغم الاصدارات التشريعية المستمرة (كقانون الاستثمار الجديد)، لا تزال بعض العوائق الإدارية على المستوى المحلي تعيق حركة رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة (FDI) الموجهة للقطاعات التصديرية.

4.2 الرؤية المستقبلية لتعزيز كفاءة التحرير الذكي

1.2.4 وجوب تنويع القاعدة الإنتاجية: ويتم ذلك عن طريق

- **الاستثمار في الشعب الاستراتيجية** :يتطلب نجاح التحرير الذكي التركيز على تطوير صناعات تحويلية والاستثمار في القطاعات الحيوية التي تحقق قيمة مضافة عالية (كالصناعات الكيماوية والالكترونية) وقطاع الفلاحة، لضمان الانتقال من تصدير المواد الخام إلى تصدير منتجات هذه القطاعات.
- **عقود نقل التكنولوجيا: أي** ربط عقود الاستيراد الكبرى بشرط الاستفادة من نقل المعرفة والبحث والتطوير المحلي لاكتساب التكنولوجيا وبناء قدرات إنتاجية ذاتية وقادرة على المنافسة الدولية.

2.2.4 وجوب تطوير النظام المصرفي واللوجستي

- **تحديث المنظومة المصرفية** :التحرير الذكي يتطلب تسريع إصلاح المنظومة البنكية، وتسهيل إجراءات الصرف الأجنبي للمتعاملين، وتوسيع شبكة فروع البنوك الجزائرية في الخارج (خاصة في القارة الإفريقية) لتسهيل المعاملات المالية البينية.
- **البنية التحتية واللوجستيك الذكي** :فيتطلب دمج التقنيات الرقمية في شبكات النقل والموانئ وتطوير المنشآت (مثل مشروع ميناء الحمدانية الاستراتيجي) وإنشاء خطوط السكك الحديدية، واعتماد الرقمنة الكاملة للمرافق الجمركية عبر أنظمة الشباك الموحد، وتطوير مناطق حرة لوجستية وتجارية في الولايات الحدودية لتعظيم المكاسب من منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية.(ZLECAF).

5. خاتمة

شكلت دراسة "التحرير الذكي للتجارة الخارجية في الجزائر" محاولة أكاديمية لتشخيص التحول الجذري في السياسة التجارية الجزائري المعاصرة، والذي تم عن طريق الانتقال من المقاربات التقليدية القائمة على الضبط الإداري والحمائية المقيدة إلى نموذج حديث يدمج الرقمنة واليقظة الاقتصادية لتنظيم الاستيراد وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات. وبناءً على التحليل المفاهيمي والإحصائي للفترة الممتدة من 2000 إلى 2025، يمكن استخلاص النتائج والتوصيات التالية:

1.5 نتائج الدراسة

بناءً على الأرقام والمؤشرات المحللة، تم التوصل إلى النتائج الآتية:

- **تحقق الفرضية الأولى** :أثبتت مراحل التحرير (2015-2020) أن أدوات الضبط الإداري ورخص الاستيراد الورقية والمنع الكلي لم تكن حلولاً مستدامة، بل أفرزت اختلالات هيكلية بالغة كالندرة والتضخم وانتعاش البيروقراطية.
- **تحقق الفرضية الثانية** : أظهرت المعطيات الرقمية لعامي 2024 و2025 أن الحوكمة الرقمية وإطلاق المنصات الإلكترونية التابعة لوزارة التجارة ساهمت بفعالية في عقلنة ترشيد الواردات وزياد الصادرات دون المساس باستقرار السوق.
- **تحقق الفرضية الثالثة جزئياً** :رغم الطفرة المسجلة في شعب الأسمدة والإسمنت، لا يزال الاقتصاد الجزائري بحاجة إلى تعميق تنويع قاعدته الإنتاجية (الفلاحية والتحويلية) لضمان تدفقات تصديرية منتظمة ومستدامة وقادرة على الصمود أمام تقلبات أسواق الطاقة.
- **تحقق الفرضية الرابعة**: انعكس تفعيل آليات الدعم اللوجستي والمالي (صندوق دعم الصادرات وفتح المعارض والمعابر البرية الإفريقية) إيجاباً على تنافسية المنتج المحلي، بدليل قفز الصادرات خارج المحروقات إلى عتبة 7 مليارات دولار ومواصلة نموها في 2025.

2.5 توصيات الدراسة

في ضوء النتائج المتوصل إليها، تقترح الدراسة مجموعة من التوصيات العملية لتعزيز كفاءة التحرير الذكي:

- **وجوب تسريع الإصلاح النظام المصرفي والمالي** :لابد من عصرنة المنظومة البنكية وتطوير وسائل الدفع الإلكتروني، وتسهيل إجراءات تحويل العملة الصعبة لصالح المصدرين المحليين لضمان مرونة معاملاتهم الدولية.
- **تطوير شبكات اللوجستيك الذكي** :وكذا الإسراع في رقمنة المعاملات الجمركية بالكامل (الشباك الموحد)، وإنشاء مناطق حرة تجارية في الولايات الحدودية الجنوبية لاستقطاب الاستثمارات الموجهة نحو منطقة.(ZLECAF)
- **دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** :وذلك بتقديم حوافز ضريبية وتمويلية للمؤسسات الناشئة والصغيرة لمساعدتها على مطابقة المعايير والمقاييس الدولية (شهادات الجودة والبيئة) لتسهيل ولوجها لسلاسل القيمة العالمية.

- **تطوير نظم الذكاء التجاري** :إنشاء مراصد وطنية لليقظة الاستراتيجية تتولى دراسة الأسواق الدولية والتنبؤ باحتياجاتها وسلوك المستهلك فيها، ووضع هذه البيانات الضخمة تحت تصرف المصدرين الجزائريين بصفة آنية.
- **ربط الاستيراد بنقل التكنولوجيا** :صياغة دفاتر شروط تلزم الشركات الأجنبية الموردة للسوق الجزائرية بإقامة استثمارات محلية مشتركة تساهم في نقل المعرفة وتوطين التكنولوجيا ورفع نسبة الإدماج الوطني.

6. قائمة المراجع

1.6المراجع باللغة العربية

1.1.6 الكتب والتقارير الرسمية:

- **وزارة التجارة وترقية الصادرات الجزائرية** .(2024-2025) .التقارير الإحصائية السنوية والمؤشرات الرقمية لحركة التجارة الخارجية والصادرات خارج المحروقات الجزائر.
- **الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).** (2025) نشرات التجارة الخارجية والوضعية الاقتصادية للجزائر ، الجزائر.
- **بن قرينة، محمد** .(2018) .السياسات التجارية الجزائرية في ظل الاتفاقيات الدولية:دراسة تقييمية لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي .ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

2.1.6 الأطروحات والرسائل الجامعية:

- **بلعزوز، بن علي** .(2021) .أثر ترشيد الواردات على التوازن الهيكلي للميزان التجاري الجزائري: دراسة قياسية تحليلية للفترة .(2000-2020)أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.
- **تومي، رضوان** .(2023) .الحوكمة الرقمية للتجارة الخارجية ودورها في الحد من البيروقراطية وترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر .رسالة دكتوراه، جامعة تلمسان.

3.1.6 المقالات في المجلات العلمية المحكمة:

- **بوخلوة، فايزة، وعلاوي، مبروك**" .(2022) .أثر سياسة ضبط الواردات على التضخم واستقرار السوق المحلية في الجزائر ." *مجلة الباحث للاقتصاد والتجارة*، مجلد 10، عِدد 2، ص. 45-62.
- **قادري، عبد القادر**" .(2024) .آفاق اندماج الجزائر في منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية (ZLECAF) في ظل استراتيجية التحرير الذكي وتفعيل علامة صنع في الجزائر ."*مجلة الاقتصاد والمجتمع*، جامعة ورقلة، مجلد 16، عِدد 1.
- **سليماني، مراد**" .(2025) .عقلنة المعاملات التجارية عبر المنصات الرقمية لوزارة التجارة: دراسة تقييمية لآراء المتعاملين الاقتصاديين في الجزائر ."*مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية*، جامعة سطيف 5.

2.6 المراجع باللغة الأجنبية

- **Boualam, A., & Cherif, M.** (2021). "The Impact of Trade Liberalization on Economic Growth in Algeria: An ARDL Cointegration Approach." Journal of Economic Cooperation and Development, 42(3), 89-114.
- **World Bank.** (2024). Algeria Economic Monitor: Accelerating Economic Diversification through Trade Smart
- **Mebtoul, A.** (2023). "The challenges of algerian exports mutation outside of hydrocarbons in the framework of the AfCFTA." African Journal of International *Trade and Economic Studies*, 11(2), 201-218.
- **Ministry of Foreign Trade and Export Promotion.** (2025). *Digital Governance and Commercial Intelligence: Evaluation of the New Platforms for Economic Operators*. Algiers: Official Report.